

مقابلته وقد ابن اجمال النسك بالحج وعمل السيد عمر البصري قوله التحفة
وان اراد اقامة الحج على ما ذكره النساء السنن بقصد مكة والحرم قال
ولا فهو مشكل لا تقتضيه وجوب الحرام على من يريد الطيفة يريد
لنفسك مع النساء السنن الحجة بحرم مكة والمطائف وهو بعد
جدا وخرج تارة بحسن التبعية ثم ذكر عبارة فناوي الرافعي فيها
ان من اراد عند مجازة ان يقيم في بيده مكة شهر التيسر ونحوه يجوز
له تاخير الحرام اليه وقد ابن اجمال في شرح الرضا صاحب البدر بما اذا
يكن في حصة الحرم والمكبر والصغر فلا يجوز له التاخير **قوله** ثم لم
خرج به ما اذا لم يحرم اصلا او حرم في غير السنة التي توارها كما سياتي
وتبنا فان عدمه عليه فالواجب له التمسك بالاصل في النسك بسبب
المجاورة وهذا تسلك في الحج والمجاورة موجبة الائم **قوله** ولم ينف
العود اي عند المجاورة قبل التمسك بالاصل والا ثم ان عاد فجلا
ما اذا لم يعد على العمد وفي شرح الرضا صاحب البدر ان عاد فالحج
مطلقات ان عاد فلا دم ايضا ولو لم يدم فقط وقول السيد عمر البصري
اذ الحرام ولم يعد غير ذلك ان لم يدم من غير ذلك وصحت اتم فالدم يقطع
دوام الائم لا اصله فالدم في التوبة **قوله** لعصيانه بالمجاورة ان
كان مكلفا لم يتوقف جواز الحرام على اذن كالرقيق وان لا يعوي العود
وان يقصد الحرم بسببه للنسك وان سجاوزه لمصلحة الحرم **قوله** لم يعد
اي يحرم ان صان الوقت او طاف تمويبت محرم كعصوه ولا يلزم حيث
كان يسوق مشقة شديدة لاحتمال عادة لمرض وعدم قدرة على مسي او
لوحشة انقطاعه عن الرفقة ويجرد الوضوء ليس بعد اهل السنة
في مكان السنة اي التي اراد النسك فيها كما سبق انفا لواراد في
الاول في الثمانية او الثمانية في الثالثة فالادم ووضعه في النسخ
ونسخ

وشبهه لا يضلح لهم في سنة اخرى من الميقات ولم اجده في غيرها وقد نظر
ظاهره ان يريد امتثالا موضعه الكاين فيه لان هذا ايجز في العمرة مطلقا
واما الحج فله قول الله واما على ما سبق من ان فناء الشهاب الكاين فان كانت
السنة التي توارها غير الاولى فلا يجز مطلقا **قوله** نسك كما كان لطواف
العمرة او مسنونا على صورة الكون لطواف قدوم بخلاف مستوف على صورة
الواجب بحيث ميثله التاسع كما تجده عبد الووف في حاشيته على شرح الرضا
للشيباني وعلى صورة شئ لا اقامة بغيره يوم التاسع قبل الزوال **قوله** فورا
اي بان يشع فيه ولو خطوة بخلاف استلام الحجر وقبيله والسجود عليه **قوله**
تجده ايجز الوعاء ولم يخرج بعد الحج فغيرها **فصل في بيان اركان الحج والعمرة**
التي يتوقف صحتها عليها ولا يجز تركا بدم وابعه **قوله** نية الدعوى المحي
المصدري هو الركن واما الحالة الحاصلة بالدخول وهي الحاصل بالمصدرين
المراد به توطين الحرم بيطل بالردة ويفسد بالجماع وتحرره بحرم الحج
قوله يعرفه او المحصول بجزء من ارضه لخطه من الزوال حتى يوم التاسع من ذي
الحجة الحج عبد الرحمن **قوله** والطواف بالاضافة ويدخل وقتها في نصف ليلة
عبد الرحمن يعني الى الحرم **قوله** والتسبيح بعد طواف القدوم ما لم يقف بعرفة
ولا بعد طواف الراهضة الى الحرم **قوله** والمكوث اي ان لا تلاف شراعت
في شعره حيث كان به شعره ولا سقط هذا الركن **قوله** لجره اي يطوف
لما افاضه لم يطوف **قوله** والطواف بالاضافة على السعي اذ الشعر على الوقوف
ولا فضله لجدال قدوم افضل على الحمد **قوله** عليها اي على طواف الراهضة
والسعي **قوله** وتاخرها عندها والكلو وهذا علم جواز تقديم الطواف عليهما
قوله على ما ذكره الا بانه لا يوجب الحرام على الحمل ثم الطواف على ما بعده ثم السعي
على ما قبله **فصل في بيان الحلال الذي هو من كان النسك **قوله** واصحاب
زاد العمارة وغيرهم مهلهن وكل سقطها من هذا الكتاب من الشياخ **قوله****

نسخ